الثوابت والقيم الوطنية المشتركة

وأثرها في السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003

د . فاضل عبد الحسين طعمة الرحيم

رئيس دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية/ وزارة الخارجية العراقية

تعد المصالح والقيم الوطنية والعوامل الذاتية والمؤثرات الاقليمية والدولية العوامل الاكثر تأثيرًا في صنع وتوجيه السياسية الخارجية للدول. وبعد سقوط النظام الشمولي البائد عام 2003 خضعت مسارات سياسة العراق الخارجية اسوةً ببقية السياسات العامة للدولة الى عديد التغييرات الجوهرية. تناولت هذه الدراسة مدى اتساق السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003 مع أسس الثوابت الوطنية وتفاعلها بالمؤثرات الاقليمية والدولية من جانب وبمدى تأثرها بالعوامل الذاتية والخصائص الشخصية والمناكفات السياسية من جانب اخر وخلصت الدراسة الى ان بوصلة السياسة الخارجية للعراق قد خضعت بتشكل متباين خلال المراحل المختلفة من عمر النظام السياسي الديمقراطي في العراق الى المؤثرات مدار البحث.

الكلمات المفتاحية: الثوابت الوطنية، القيم الوطنية، السياسة الخارجية، العوامل الذاتية.

National interests, ideological and cultural values are considered among the most important factors influencing foreign policy making. The study examined the extent of the influence of Iraqi national interests, ideological and cultural values in shaping the course of Iraq's foreign policy after 2003, and the extent to which Iraq's foreign policy orientations during that time period were consistent with the national interests of the country in comparison to the influence of internal inter-party politics, personal characteristics of political leaders and regional and international politics factors. The study concluded that Iraq's foreign policy was affected differently during the various stages of the new democratic political system established in Iraq since 2003.

Keywords: National interests; ideological and cultural values; foreign policy; inter-party politics.

الاستلام	الارجاع	القبول
2024/1/8	2024/2/3	2024/2/18

المقدمة

تعد الثوابت والقيم الوطنية للشعوب العامل الاكثر تأثيرًا في صنع وتوجيه السياسات العامة والسياسية الخارجية للدول، ويشير مصطلح "الثوابت الوطنية" إلى المبادئ والقيم التي تتجذر في الوعي الجماعي للشعوب وتشكل أساسًا لهويتها الوطنية. وتتأثر الثوابت والقيم بعدة عوامل اهمها التاريخ المشترك والثقافة والدين والذاكرة الوطنية، وفي العراق تشكل الثوابت والقيم الوطنية عنصرًا مهمًا في تعزيز الانتماء الوطني وتوحيد الشعب العراقي بغض النظر عن تنوعاته العرقية والدينية والثقافية، وقد ساهمت هذه القيم والثوابت الوطنية في تجاوز الانقسامات والتوترات الداخلية، وتعزيز وعي الشعب بالحاجة الماسة الى التضامن بين مكونات المجتمع العراقي.

وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما الى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الأخرى، لضمان سيادتها وتحقيق امنها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتحقيق العيش الرغيد والرخاء لشعبها وتتفاوت الأساليب والوسائل للوصول الى الأهداف بحسب امكانات الدولة وقدرتها على التأثير، فبينما تعمل عديد الدول على تحقيق هذه الاهداف في إطار القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية المتوازنة وادوات القوة الناعمة نجد ان بعض الدول تتمادى الى درجة الركون الى القوة الخشنة لتحقيق اهدافها.

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في دراسة وتحليل ما يلي:

1. التحولات السياسية والديمقراطية في العراق بعد عام 2003 وتأثير ذلك على القيم الوطنية المشتركة ومن ثم السياسة الخارجية.
2. التدخلات الخارجية والضغوط الدولية وتأثيرها الكبير في صنع السياسة الخارجية للعراق وتحديد توجهاتها، فضلاً عن تأثيرها في بعض القيم الوطنية المشتركة.
3. الأولويات الأمنية التي رافقت الظروف الاستثنائية التي مرت على العراق خلال المراحل المختلفة من تطور الاوضاع في العراق بعد عام 2003.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة قوة تأثير الثوابت الوطنية العراقية في رسم مسار سياسة العراق الخارجية بعد العام 2003.

وستتناول الدراسة تقييم مدى اتساق توجهات السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003 مع الثوابت الوطنية المشتركة وتحديد فيما اذا كانت هذه الثوابت هي احد الفواعل الكبرى في تحديد بوصلة السياسة الخارجية ام ان هناك فواعل اخرى كانت آكثر تأثيرًا من الثوابت والقيم الوطنية المشتركة في رسم مسار السياسة الخارجية للعراق وتحديد بوصلة علاقاته الخارجية.

اشكالية البحث

ان القيم الوطنية المشتركة للشعب العراقي تشير إلى المبادئ والقيم التي يتوافق عليها العراقيون بصفة عامة وتعكس هويتهم الوطنية وان الثوابت الوطنية المشتركة لاي بلد تعد العامل الاكثر تأثيراً في توجيه بوصلة السياسة الخارجية واتخاذ القرارات المتعلقة بالعلاقات الدولية. الا ان هناك تساؤلات عن مدى تأثر هذه الثوابت والقيم وسياسة العراق الخارجية بالتحولات والظروف الاستثنائية والعوامل الذاتية التي مر بها العراق بعد عام 2003 خلال المراحل المختلفة التي مرت بها العملية السياسية بعد 2003.

منهجية البحث

سنتناول في البحث ثلاثة مناهج وكما يأتي:

• المنهج التاريخي: لمتابعة مراحل تطور الاحداث السياسية في العراق بعد عام 2003 وتحليل ملامح ودور كل مرحلة من هذه المراحل في تشكيل الهوية الوطنية وتحديد العوامل التي ساهمت في تحديد السياسة الخارجية للعراق في كل مرحلة، والاعتماد على المنهج المقارن للمقارنة بين ابرز ملامح السياسة الخارجية في كل مرحلة.

• المنهج التحليلي: لتحليل مدى تأثر السياسة الخارجية للعراق بالثوابت والقيم الوطنية المشتركة ايجاباً او سلبًا.

فرضية البحث

تفترض هذه الدراسة أن مسار السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003 تأثر بعدد من العوامل الاستثنائية التي استجدت بعد تغيير طبيعة النظام السياسي فضلًا عن تأثر بعض القيم الوطنية المشتركة بذات العوامل.

هيكلية البحث

سيتم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين يتناول المبحث الاول جدلية الثوابت الوطنية للدول ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية، بينما يتناول المبحث الثاني العوامل المؤثرة في السياسة

الخارجية للعراق بعد عام 2003، فضلا عن خاتمة تناقش مدى صحة فرضية البحث مع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

المبحث الاول: جدلية الثوابت الوطنية للدول ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية

المطلب الاول: تعريف الثوابت الوطنية ومفهومها

يقصد بالسياسة الخارجية لدولةٍ ما هو "مجموعة السلوكيات والتوجهات والمواقف ومجموعة البرامج والاتفاقات التي تنتهجها هذه الدولة لتحديد علاقاتها السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية تجاه دولة اخرى او مجموعة من الدول" كما وتعرف السياسة الخارجية على انها " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول " للحفاظ على مجموعة أهداف ومصالح يمكن تصنيفها الى اهداف ذات اهمية قصوى مرتبطة بالقيم والمصالح الوطنية التي يتفق عليها غالبية افراد المجتمع وتتميز هذه الاهداف بأهميتها المطلقة وفي مقدمتها حماية سيادة الدولة وتحقيق أمنها القومي،[1] وأهداف مرتبطة بتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لابناء المجتمع.

وينطلق اصحاب القرار عند رسم السياسة الخارجية من مجموعة مبادئ من بينها:

1. حماية سيادة الدولة: وتعتبر أحد أهم المبادئ التي يستند إليها اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية. وتتمثل في تعزيز وحماية سيادة الدولة وحفظ مصالح وشعبها في المجالات السياسية والامنية.
2. الأمن والاستقرار: يعد السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار على المستوى الدولي والإقليمي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية. يتطلب ذلك تعزيز العلاقات الدولية والتعاون الدولي لمكافحة التحديات الامنية الخارجية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.
3. حماية الثوابت والقيم الوطنية: تعد حماية الحقوق الاساسية لموطني الدولة والدفاع عن قيمهم وثوابتهم الوطنية جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية للدولة. ويتعين على الدولة أن تسعى لتعزيز حضور الثوابت الوطنية في علاقاتها وسياستها الخارجية.
4. الاقتصاد والتجارة: يلعب الاقتصاد والتجارة دورًا مهمًا في صياغة السياسة الخارجية للدولة، اذ تعد الدبلوماسية الاقتصادية احد اهم ادوات تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وتوسيع الفرص الاقتصادية.

5. تعزيز التعاون مع الدول ذات التفكير المتشابه: تهدف الدول إلى تعزيز العلاقات الدولية والتعاون من أجل تحقيق الاهداف المشتركة ومكافحة المخاطر المشتركة. ويشمل ذلك إقامة علاقات ثنائية والمشاركة في المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية متعددة الاطراف.

وتعد الثوابت الوطنية للدولة من حيث المبدأ امتدادا طبيعيا للسلوك الجمعي لابناءها وتعد القيم الوطنية والدينية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحديد بوصلة السياسة الخارجية للدول. ففضلًا عن كونها تشكل أساس الهوية الوطنية والثقافة الدينية للشعوب فانها تلعب دورًا حاسمًا في توجيه سلوك الدول على الساحة الدولية. فالقدرة على الانطلاق من الثوابت والقيم الوطنية والدينية والتراث الثقافي والديني المشترك اصبح يشكل تحديًا كبيرًا لعديد الدول في ظل التحديات الناشئة عن العولمة ووسائل التواصل الحديثة.

وقد اتفق معظم الباحثين ان هناك مجموعة من الثوابت الوطنية المتفق عليها بين شعوب دول العالم وهي كالاتي: [2]

1. سيادة وقوة وهيبة الدولة: ان السياسة الدولية هي تنافس لا بل صراع مستمر تسعى كل دولة من خلاله لتعزيز سيادتها وقوتها بين الدول وبصرف النظر عن الأهداف المتنوعة للسياسة الخارجية للدول، فالسيادة والقوة هما الهدفان الاكثر اهمية.
2. المصلحة القومية العليا: ويعني بها الواقعيون أهم أولويات الدولة ومنها الحفاظ على القيم الثقافية والحضارية والدينية لابناء المجتمع وتحصينها من التأثر السلبي بالقيم والثقافات والعقائد الدينية لشعوب الدول الاخرى. وحسب جان باريا هناك معنيين للمصلحة القومية: معنى موضوعي يتمثل في البحث عن اظهار قدرة الدولة على تحقيق اهدافها بكافة انواع الوسائل المتاحة ومعنى ذاتي يتمثل بكل ما استقرت عليه قرارات السياسة الخارجية، أي أنها مرتبطة بالأهداف التي يصبو إلى تجسيدها صناع القرار إلى واقع ملموس من خلال الوسائل والآليات التي يعتمدونها في سياساتهم الخارجية.
3. توازن القوى: أعتبر مفهوم توازن القوى من أهم قضايا الواقعية في العلاقات الدولية عقب معاهدة وستفاليا حيث تجلت أهميته في العناية التي حظي بها من قبل العديد من دارسي العلاقات الدولية من ميكيافيلي إلى والتز، مرورا بمورغانتو، ويشير مفهوم توازن القوى إلى الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية، تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة إلى حد ما، أما توازن القوى كحالة فقد فسره الواقعيون الكلاسيكيون بأنه ينتج عن العمل

الدبلوماسي أما الواقعيون البنيويون فيعتبرونه توازنا طبيعيا ينتج عن عناصر القوة الاساسية للدول.[3] وأن أفعال أية دولة في النظام الدولي لا يمكن تفسيرها إستنادا إلى المتغيرات الطارئة المؤثرة كنوايا الدول أو التهديدات المحتملة، وانما ترتكز أفكار الواقعية على دور الدولة وفق ما يلي:[4]

1 الدولة هي مركز السياسة الدولية.

2. النظام الدولي هو فوضوي ولا سلطة عليا عليه.

3 .الدول تتصرف وفق مصالحها الذاتية العقلانية داخل النظام الدولي.

4. الدول تنشد القوة للحفاظ على نفسها.

وفي هذا السياق فان اهم الثوابت في السياسة الخارجية للدول يجب ان يكون السعي لامتلاك القوة وبشكل عام فان اصحاب هذة المدرسة يتوافقون على أن الموقع الجغرافي للدولة ومساحتها وعدد سكانها وثرواتها الطبيعية هي العوامل الاكثر تأثيراً في تحديد قوة الدولة، فالجغرافيا على سبيل المثال تجعل بعض الدول أكثر قوة او اكثر عرضة للغزو من غيرها، الا ان البعد العلمي – التكنولوجي اصبح من من الأبعاد الأكثر أهمية مما كان عليه الأمر في السابق، فلقد أدركت الدول أن بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية رهن ببرامجها وأنشطتها وإنجازاتها في مجال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي.

وخلاصة هذه الأفكار في النظرية الواقعية تتجسد فيما يلي: [5]

1. الدولة هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية بإعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت.
2. البقاء: هو الهدف الأسمى للدولة وأولوية تسبق كل الأهداف نتيجة لإستشعار التهديد المادي الخارجي الموجود.
3. الإعتماد الذاتي الموضوعي: هو الأداة الأصل او الامثل لتحقيق هدف ما، خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية.

لذلك يمكن القول ان الثوابت الوطنية وتأثيرها في العلاقات الدولية، يرتكز على مفهومي القوة والمصلحة كاساس التنافس بين الدول للحفاظ على ثوابتها وقيمها الوطنية والثقافية والحضارية.

المطلب الثاني: قوة تأثير الثوابت والعومل الوطنية على السياسة الخارجية

ان السياسة الخارجية للدول تبنى على اساس التأثير المتبادل بين (الثوابت والقيم الوطنية) التي تعكس طبيعة البيئة الداخلية للدولة من جه و (الظروف والمتغيرات الاقليمية والدولية) التي

تحيط بالدولة من الخارج من جه اخرى.[6] وبحسب المعنيين بدراسة السياسة الخارجية تقسم الثوابت الوطنية الى مجموعتين أساسيتين وهما [7]:

اولاً: الثوابت الموضوعية:

وهي الثوابت الفعلية الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية، كشكل النسق الدولي والقدرات الاقتصادية والعسكرية للدولة وغيرها من الثوابت ويمكن تقسيمها الى نوعين ثوابت داخلية تنشأ عن طبيعة البيئة الداخلية للدولة ودستورها ونظامها السياسي والتركيبة الاجتماعية والتوجهات الثقافية والدينية والسياسية لشعبها وما الى ذلك. وأخرى خارجية تنشأ ببطأ نتيجة التفاعل مع الشعوب الأخرى.

وتنبثق عن الثوابت الموضوعية العناصر الأتية:

1. القيم والمبادئ الاساسية التي تنطلق منها خطط السياسة الخارجية وتستند اليها
2. مصالح وأهداف تعمل الدولة على تلبيتها وضمانها وتحقيقها في البيئة الخارجية
3. خطط تحدد طرق ممارسة الدولة لنشاطاتها في البيئة الخارجية
4. نشاطات فاعلة تمارسها السياسة الخارجية للدولة. [8]

ثانيا: العوامل الذاتية:

وترتبط باختلاف الرؤى والتوجهات لدى صانعي القرار السياسي، إذ أن صانعي القرار السياسي أفرادا أو مجموعات يتأثرون بدوافعهم الذاتية وخصائص شخصياتهم و بتصوراتهم الذهنية وتبدأ عملية رسم السياسة الخارجية بتحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى بلوغها وفق ما تؤمن به القيادة السياسية من توجهات عقائدية وسياسية، ولا تنتهي العوامل الذاتية بتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الخارجية، بل تتعداها الى عملية التنفيذ والتعديل بحسب الموقف والظروف الملازمة.

تشمل العوامل الذاتية العقائد والقيم والخبرات الشخصية والتوجهات السياسية والثقافية. ويتأثر صانعو القرار بخلفياتهم الدينية والأيديولوجية، وقد يعكسون هذه العوامل في تصوراتهم وأهدافهم الخارجية. علاوة على ذلك، تلعب الخصائص الشخصية لصانعي القرار دورًا في تشكيل سياساتهم الخارجية. فالشخصيات القيادية المختلفة قد تتميز بالثقة بالنفس والعدالة والحكمة وغيرها او بمضاداتها من الخصائص التي تؤثر في اتخاذ قراراتهم. فضلا عن ذلك، يتأثر صانعو القرار بتصوراتهم الذهنية وتحليلهم للمشكلات والتحديات الدولية، وقد يكون لديهم تفسيرات ومفاهيم مختلفة

حول العلاقات الدولية والأمن الدولي والاقتصاد العالمي وغيرها من المسائل التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية. كم ان العوامل الذاتية لصانعي القرار ليست ثابتة بشكل قاطع، وعادة ما تتغير مع مرور الوقت وتطور الظروف التحديات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية المحيطة.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003

منذ تأسيس الدولة العراقية في العقد الثاني من القرن العشرين، خضع العراق وبصفته احدى الدول النامية في تحديد سياسته الخارجية الى اشتراطات تفاعل البيئة الخارجية الاقليمية والدولية،[9] اذ واجهت سياسة العراق الخارجية عديد المشكلات المرحلية ارتبطت بظروف داخلية معينة أو بيئة دولية متغيرة وكان المظهر العام للسياسة الخارجية العراقية هو انعدام الثبات على سياسة خارجية موحدة وذلك لاسباب عدة اختلفت باختلاف المراحل التي مر بها العراق من الاحتلال والوصاية الخارجية والانقلابات العسكرية والحروب العديدة التي خاضها العراق. فقد أدى التدخل البريطاني إبان العهد الملكي الى عدم وجود سياسة خارجية عراقية واضحة أو معبرة عن مواقف سيادية مستقلة، اذ كان التعامل مع دول العالم يمر، في معظم الأحيان، عبر المندوب السامي البريطاني قبل عام 1932 وعبر السفير البريطاني بعد انتهاء الانتداب ودخول العراق الى عصبة الأمم في عام 1932. وبعد اعلان النظام الجمهوري في العراق في عام 1958 وخروج العراق من حلف بغداد والغاء الاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا والولايات المتحدة وانضمامه الى حركة عدم الانحياز، عانت السياسة الخارجية في العراق من صعوبات جمة بفعل عديد التغييرات المفاجئة، [9] نذكر منها على سبيل المثال أعلان الزعيم عبد الكريم قاسم عن نيته ضم الكويت وما رافق ذلك من ردود فعل عربية معارضة قادتها في حينه جمهورية مصر، وقرار عبد السلام عارف الانضواء في اطار مشروع الوحدة الثلاثية تحت مظلة مصر في عهد جمال عبد الناصر. ولم تكن السياسة الخارجبة في المرحلة اللاحقة لعام 1968 بأفضل حالا مما كانت عليه قبل ذلك اذ سلطت على رقاب العراقيين خلال هذه المرحلة اعتى دكتاتورية همجية وقد رافقت تلك الفترة سياسة خارجية متهورة تمثلت بحرب الثماني سنوات مع جمهورية ايران الاسلامية وقرار غزو دولة الكويت، وما رافقها وأعقبها من حصار قاس شمل جميع النشاطات الخارجية.[10] وقد تعرضت سياسة العراق الخارجية العراق خلال هذه المرحلة الى عزلة تامة بفعل عديد القرارات الدولية التي اصدرها مجلس الامن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة. وقد استمرت هذه المرحلة المظلمة من تأريخ العراق وما رافقها من تفاعلات اقليمية ودولية بسقوط النظام الدكتاتوري في 9 نيسان 2003

ودخول قوات الاحتلال الامريكي واعادة صياغة المعادلة السياسية في العراق بكافة تفاصيلها سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً.

المطلب الاول: العوامل السياسية والامنية المؤثرة في السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003

بعد عام 2003 واجهت السياسة الخارجية للعراق تحديات داخلية وخارجية كبيرة اثرت بشكل واضح في مخرجاتها على المستويين الاقليمي والدولي ويعود ذلك إلى التغيرات السياسية والاجتماعية الهامة التي شهدها العراق بعد سقوط النظام البائد والاحتلال الأمريكي. لقد تأثرت الثوابت والقيم الوطنية الموضوعية والذاتية بالظروف السياسية الداخلية والخارجية بعد عام 2003 مما انعكس بشكل واضح على مسار السياسة الخارجية للعراق.

تأثير الثوابت والقيم الوطنية الموضوعية: لعبت الثوابت والقيم الوطنية الموضوعية، مثل السيادة الوطنية والمصالح الوطنية والأمن القومي والتوجهات الثقافية والدينية، دوراً هاماً في تحديد السياسة الخارجية للدولة على مدى عقود عديدة تلت تأسيس الدولة العراقية الحديثة. وفضلا عن التركيبة الاجتماعية والتوجهات الثقافية والدينية والسياسية للشعب العراقي التي حددت هويته على مدى الاف السنين فقد اضحت المباديء الاساسية المنصوص عليها في الديباجة وفي الابواب الاول والثاني من دستور جمهورية العراق لعام 2005 جزءً لا يتجزء من الثوابت الوطنية للعراق بعد عام 2003. الا ان التحولات السياسية والامنية الهامة التي شهدها العراق بعد عام 2003 قد القت بظلالها على مدى تأثير الثوابت الوطنية الموضوعية في صياغة السياسة الخارجية. فعلى مستوى السيادة الوطنية التي تعتبر أحد الثوابت الوطنية الموضوعية المؤثرة عانى العراق من تأثير تولي الحاكم المدني الامريكي بول بريمر لمقاليد الامور ومن تواجد القوات الامريكية ومسكها للملف الامني. كما بقت السياسة الخارجية للعراق حبيسة القرارات الاممية الصادرة بحقه تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وبالرغم من استعادة العراق لسيادته الوطنية بشكل تدريجي بعد خروج القوات الامريكية نهاية عام 2011 بموجب اتفاقية وضع القوات المبرمة عام 2008 وقرارات مجلس الامن بِشأن استيفاء العراق للالتزاماته الدولية الواردة في قرارات مجلس الامن الصادرة بحق العراق قبل وبعد عام 2003، الا ان العراق ما زال يعاني من تبعات هذه الاحداث والقرارات.

المصالح القومية العليا: تلعب المصالح القومية كالامن القومي دورًا حاسمًا في صياغة السياسة الخارجية. وقد ساهمت التحديات الأمنية والسياسية التي واجهها العراق بعد عام 2003 مساهمة كبيرة في تحديد سياسة العراق الخارجية، اذ اصبح الأمن القومي وحماية العراق من التهديدات الخارجية والتحديات الأمنية والارهابية التي واجهت البلاد منذ عام 2003، أحد اهم أولويات السياسة الخارجية العراقية، اذ واجه العراق بعد عام 2003 اشرس التنظيمات الارهابية كتنظيم القاعدة الارهابي وتنظيم مجلس الشورى وتنظيم داعش الارهابي وغيرها من الفصائل الارهابية المسلحة التي استباحت الدم العراقي على مدى سنوات عديدة انتهت في 10 حزيران 2014 بسيطرة تنظيم داعش الارهابي على اراضي واسعة من العراق وارتكاب افضع الانتهاكات بحق المدنيين الان ان العراق استطاع وبفضل تلاحم ابناء شعبه خلف قيادتهم الدينية العليا المتمثلة بالمرجع الاعلى السيد علي السيستاني وبفضل الدعم الذي تلقاه من حلفائه الاقليميين والدوليين من دحر الارهاب وتحقيق النصر الناجز قبل نهاية عام 2017.

تأثير العوامل والقيم الذاتية على سياسة العراق الخارجية: تعد العوامل والقيم الذاتية، مثل الخصائص والدوافع الشخصية للقيادة السياسية، عوامل مؤثرة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003. فالهوية العراقية تأثرت على مدى الالاف السنين بالتنوع الثقافي والديني والاجتماعي الموجود في العراق. ويُعتبر الحفاظ على الهوية العراقية المشتركة وتعزيزها أحد أهداف السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003 . كما ولعبت الخصائص والدوافع الشخصية للقادة السياسين الذين توالوا علي الامساك بزمام الامور في العراق دورًا مهمًا في تشكيل سياسة العراق الخارجية. فنجد ان الخصائص الشخصية والرؤية السياسية للحكومات العراقية المختلفة قد القت بظلالها على علاقات العراق الخارجية الدولية من حيث الابتعاد او الاتساق مع سياسة القوى الاقليمية الاكثر تأثيراً في المنطقة كتركيا وايران والقوى الدولية الاكثر تأثيراً في تحديد مسار السياسة الدولية كالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

وقد كان تأثير العوامل الذاتية على سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 متعدد الأوجه. فعلى سبيل المثال وبسبب التنوع الديني والقومي والتباين الثقافي لابناء الشعب العراقي. فقد لعبت هذه العوامل دورًا هامًا في تشكيل سياسة العراق الخارجية. كما وتأثرت سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003، بشكل كبير بالتاريخ السياسي من حيث التجارب القاسية التي مر بها العراق مع الحكم الاستبدادي والنزاعات الداخلية والحروب، اذ اثرت هذه التجارب المريرة في توجهات القادة

العراقيين ودفعتهم إلى التركيز على تعزيز الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار الداخلي وفقا لمنهج يقوم على ابراز دور العوامل الذاتية الدينية والقومية على حساب الثوابت الوطنية الموضوعية.

وفي هذا الصدد واجه العراق بعد عام 2003 العديد من التحديات الداخلية تمثلت بكثرة الانتماءات السياسية وتنوع الانتماءات الإيديولوجية والاختلاف الحاد بين القادة العراقيين في تصوراتهم وأولوياتهم الخارجية وقد انعكست هذه التجديات بشكل واضح على القدرة العراقية على تنفيذ سياسة خارجية قوية ومتناغمة، اذ كانت السياسة الخارجية تستجيب لتلك التحديات وتحاول تجاوز الصراعات الداخلية والانقسامات السياسية الحادة التي واجهتها البلاد. وعليه فان الحكومات العراقية المتعاقبة عانت من تجاوز هذا الانقسام الحاد الذي شهده العراق خلال المراحل الاولى من عمر العملية السياسية وقد القت هذه الاوضاع بظلالها على قدرة الحكومات من بناء شراكات استراتيجية مع الدول المجاورة والدول العربية والدول المجاورة والدول الإقليمية وعدد من الدول المتقدمة على حد سواء، فعلى مستوى العلاقات الثنائية لم يتمكن العراق من الدخول في علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية. كم اثرت توجهات القيادة السياسية والخصائص الشخصية للقادة العراقيين على العلاقات مع القوى الاقليمية وتركيا وايران مما خلق حالة من ازمة الثقة في العلاقات السياسية مع هذه البلدان خلال العشر سنوات الاولى من عمر العملية السياسية.

المطلب الثاني: العوامل الاقليمية والدولية المؤثرة في السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003

على الصعيد الإقليمي او الدولي فأن السياسة الخارجية للدولة تتغير وفقاً لعدة عوامل وهي[11]:

1- توزيع مفردات القوة داخل النظام الإقليمي او الدولي،
2- وجود قوة إقليمية او دولية واحدة أو أكثر مناوئة أو منافسة لها،
3- المصالح الدولية الراهنة،
4- نمط وطبيعة الإمكانات والقدرات الذاتية للدولة داخل المنظومة
5- خصائص الوضع الاستراتيجي للمنظومة
6- درجة الاستقرار والتماسك في بنية النظام الدولي،
7- نوعية القيادة

تعد الثوابت الوطنية الموضوعية كالسيادة الوطنية والقيم الاخلاقية والثقافية الفواعل الاكثر اهمية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية للدول. كما وان رسم السياسة الخارجية للدول يتاثر بلا

شك بالاوضاع الإقليمية والدولية المحيطة. وفي ضوء ذلك فان المحافظة على حالة من التوازن بين تأثير العوامل الإقليمية والدولية وتأثير الثوابت والقيم الوطنية الموضوعية يسهل للدولة الدخول في علاقات خارجية ذات طبيعة تعاونية أو تنافسية في نفس الوقت بعيدًا عن العزلة او الانعزال.[12]

وان الاعتماد على المعادلة انفة الذكر في تحديد بوصلة السياسة الخارجية يجب ان يتم وفقا لمرحلتين اذ تتمثل المرحلة الأولى في السعي نحو تجميع عناصر الاتفاق أو التوافق من حيث المصالح او التهديدات وعناصر الاختلاف في المواقف والمصالح ووجهات النظر بشأن القضايا الاقليمية والدولية، وهي مرحلة تحتاج إلى اطلاع كامل بخفايا التوجهات بين الدول ومقاصدها التكتيكية والاستراتيجية. ليأتي بعد ذلك دور المرحلة الثانية المتمثل في الوصول إلى تفاهمات واتفاقات وبرامج لتنسيق المواقف بغية تحقيق الاهداف والغايات المرجوة، وتستند كلا المرحلتين على اتقان فن الاتصال الهادف والدبلوماسية المنتجة.[13]

ولقد لعبت العوامل الإقليمية والدولية دوراً محوريا في تجديد بوصلة السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003 مقارنة بدور الثوابت والقيم الموضوعية، فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، شهدت سياسة العراق الخارجية تحولات هامة ادت الى انحسار نسبي في تأثير الثوابت والقيم الموضوعية نسبياً في السياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 لصالح العوامل الإقليمية والدولية. وقد واجهت السياسة الخارجية العراقية مجموعة من التحديات تمثلت بتباين وجهات النظر بين أطراف الداخل العراقي، التي كانت تتبنى رؤى غير متجانسة تجاه تشخيص المصالح الوطنية للعراق او تحديد الية اتخاذ المواقف ازاؤها، فضلا عن عن وجود خلافات حادة حول طبيعة القضايا والأحداث الإقليمية ومخرجاتها، اذ مثلت التوترات في المحيط الاقليمي اختباراً صعباً في بناء علاقات خارجية متوازنة مع الدول الأخرى وعاقت تحركات العراق وقدرته في التحرك لتحقيق التوازن المطلوب بين المصالح الوطنية وبين تأثير العوامل والتفاعلات الإقليمية على تحديد بوصلة السياسة الخارجية. وقد عانت الدبلوماسية العراقية عموماً من مشكلة تداخل الاختصاصات وتحديد الأولويات وكان سبب ذلك يعود الى ان عملية صنع القرار السياسي العراقي خضعت بشكل كبير وكما اسلفنا الى التوافقات بين الأطراف السياسية الداخلية ولم تكن تبنى على أساس فلسفة توازن واضحة بين ثوابت تتبناها الدولة في رسم سياستها الخارجية وبين التفاعلات الاقليمية بل تدخلت العوامل الذاتية في ادق تفاصيل القرارات السياسية مما ولدت الكثير من التقاطعات التي قادت إلى مواقف متعارضة، فقد يتبنى الرئيس التنفيذي الاعلى بنص الدستور وهو رئيس مجلس الوزراء موقفاً ما يختلف عن وزير خارجيته. [14]

وفي خضم جميع هذه المعطيات واجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 كما هائلًا من الاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية الشائكة والمعقدة اذ ادى احتلال العراق عام 2003 الى نهجاً جديداً من التفاعلات الاقليمية والدولية القى بظلاله على توجهات السياسة الخارجية واولوياتها وقد ادت هذه الاوضاع الاستثنائية الى عدم مراعاة التوازن المطلوب بين تأثير الثوابت الوطنية الموضوعية وتأثير تفاعلات العوامل الإقليمية والدولية. فبعد سقوط النظام الشمولي البائد عام 2003، وبدء مرحلة الاحتلال الامريكي ارتبط العراق بعلاقات ذات طابع خاص مع الولايات المتحدة على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية. تأثرت السياسة الخارجية للعراق بتغيرات السياسة الأمريكية وتحولات المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة من جانب وبظهور مجاميع متطرفة كتنظيم القاعدة وتنظيم داعش مناوئة للنظام السياسي الجديد من جانب اخر. وقد هددت هذه التنظيمات استقرار العملية السياسية في العراق وشكلت تهديدًا خطيراً للأمن الإقليمي والدولي. وفي خضم هذه الاحداث شهد العراق بعد عام 2003 تدخلات إقليمية واسعة النطاق نسبياً، تمثلت بتنافس دول الجوار الجغرافي لتعزيز نفوذها ومصالحها في العراق، ولمواجهة هذا المد الجارف فقد لجأ العراق لبناء علاقات مع الولايات المتحدة الامريكية تحفظ له سيادته واستقلاله وتحصينه من التدخلات الخارجية الاقليمية. الا ان العلاقات العراقية الأمريكية واجهت تحديات كبيرة اذ ان أطراف عراقية عديدة كانت تشكك في نوايا الولايات المتحدة، وذلك للتباين الكبير في رؤى البلدين تجاه العديد من الثوابت الاساسية الفاعلة في رسم السياسة الخارجية. فعلى سبيل ابرم العراق مع الولايات المتحدة في 18 اب 2008 اتفاقية الاطار الاستراتيجي (SFA) لتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الجانبين، والاتفاقية الأمنية – المعروفة باسم اتفاقية وضع القوات (SoFA) لتنظيم عملية سحب القوات.[15] ان هاتين الاتفاقيتين شكلتا من الناحية النظرية قاعدة للتعاون السياسي والدبلوماسي والأمني فضلاً عن التعاون في المجالات الاقتصادية والطاقة والتعاون الصحي والبيئي. ولكن تردد الجانب الأمريكي في تطبيق اتفاقية الاطار الاستراتيجي ظهر جلياً عندما تمكن تنظيم داعش في 10 حزيران من عام 2014 من السيطرة على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية وتوسعه باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين والسيطرة على بعض المدن فيها وصولا الى أطراف أربيل. وعلى الرغم من حاجة العراق للدعم والمساندة الأمريكية فقد اقتصر الدعم الأمريكي في ذلك الوقت على تقديم الاستشارة للقوات العراقية ثم تطور الدعم بعد تردد طويل الى ضربات جوية عقب ازدياد خطر داعش ليس على العراق فحسب بل على دول المنطقة برمتها. وعلى الرغم من التبريرات التي ساقها الجانب الامريكي التي تمثلت

بانخفاض عدد المعدات العسكرية المتوفرة على الأرض ونقص الخبرة الميدانية[16،17]. الا ان هذه الاحداث عرضت العلاقات العراقية الامريكية لازمة ثقة ما زالت قائمة الى وقتنا الحاضر.

وكان لتركيا نصيباً من التأثير في سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003، وكان سبب ذلك يعود عوامل موضوعية وعومل ذاتية ولطبيعة الموثرات السياسية الاقليمية. فمن جانب تعززت العلاقات العراقية التركية بحكم العوامل الجغرافية والاقتصادية والأمنية والثقافية والتاريخية، فعلى الصعيد الجغرافي يرتبط البلدان بحدود مشتركة بطول يزيد عن ثلاثمائة كيلومتر فضلا عن كون نهري للعراق دجلة والفرات اللذان يشكلان عصب الحياة في العراق ينبعان من تركيا وعلى الصعيد الاقتصادي ارتبط البلدان بعلاقات تجارية واسعة النطاق اذ تجاوز الميزان التجاري بين البلدين مبلغا يزيد عن 15 مليار دولار لصالح تركيا وبالمقابل فان العراق يصدر النفط المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر عبر الأراضي التركية وصولا الى ميناء جيهان. الا ان التحديات الأمنية والصراعات الإقليمية خلقت حالة من التوترات المستمرة على الحدود المشتركة بين البلدين. وبالرغم من محاولة الحكومتان تجاوز هذه التحديات وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين الا ان حالة الشد والجذب ما زالت قائمة. فعلى سبيل المثال مازالت حالة التنازع قائمة في موضوعين اساسين وهما قضية الكميات القليلة من المياه التي تطلقها تركيا الى نهري دجلة والفرات وقضية عناصر حزب العمال الكوردستاني المتواجدين العراق.

كما نالت إيران بعد عام 2003 نصيبها من التأثير في سياسة العراق الخارجية. وبالرغم من ان جزء من ذلك النفوذ يعد متفهماً لاعتبارت جيوسياسية وأمنية اذ يرتبط البلدان بحدود طويلة تزيد عن 1400 كيلومتر ولاعتبارات الابعاد الدينية والثقافية، ولكن يرى عدد من الباحثين ان هناك تغول نسبي للنفوذ الايراني في السياسة الخارجية للعراق وانهم يعزون حالة عدم التوازان في طبيعة العلاقات الخارجية بين البلدين للدوافع الذاتية والخصائص الشخصية لبعض صانعي السياسة الخارجية في العراق من جهة ولحالة الانكفاء الإقليمي وحالة عدم انفتاح للدول العربية على العراق رافقت ببعض المراحل التي مر بها العراق بعد عام 2003.[18]

وإزاء ذلك حاولت الحكومة العراقية الخروج عن دائرة التحالفات الضيقة والاتجاه نحو الحياد الإيجابي الا انها واجهت صعوبة في التعامل مع توازنات البيئة المحيطة التي كانت تمر بحالة من صعود تحالفات مرنة وهبوط أخرى، لذا كانت السياسة الخارجية تنحو إلى التعاون الايجابي المؤقت مع اتجاه محدد او دولة معينة لحين حدوث تحول يؤدي إلى جمود في العلاقات

مع هذا الاتجاه او تلك الدولة، بعكس السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الدولية فإن حركتها كانت أكثر استقرارا واستقلالية، باستثناء الولايات المتحدة.[19]

وقد سعت الدبلوماسية العراقية بعد احتلال تنظيم داعش لاجزاء كبيرة من الاراضي العراقية عام 2014 للبحث عن منحى جديد للعلاقات الخارجية وبذلت مساعٍ مضنية لإيجاد بيئة اقليمية مناسبة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية العراقية في حفظ السيادة الوطنية وحماية الثوابت الوطنية ومواجهة المخاطر الامنية. وقد تمحورت سياسة العراق الخارجية خلال تلك الفترة على ترميم جبهتها الداخلية، فضلاً عن أن طرح فكرة تشكيل تحالف دولي لمكافحة الإرهاب الذي بدأته المجاميع المتطرفة المدعومة إقليميًا من امثال تنظيم القاعدة ومجلس شورى المجاهدين وغيرها وقد تمكن العراق وبفضل تظافر جهود ابنائه وسياسته الخارجية المنتجة من تحقيق النصر الناجز على تنظيم داعش الارهابي في نهاية عام 2017 وتطهير اراضيه المحتلة من الجماعات الارهابية.

كما سعت سياسة العراق الخارجية وطيلة مدة الحرب على تنظيم داعش الارهابي للاعوام 2014-2017 وما تلاها من احداث لتطبيق مبدأ احتواء الازمات وتهدئة التوترات كمبدأ فعلي لتحقيق التوازن في علاقات العراق الخارجية، وقد بدا هذا الحراك جليا اذ تبنت الحكومات العراقية سياسة خارجية تقوم على مبدأ دبلوماسية تغيير القناعات السابقة لدول مجلس التعاون الخليجي ودفعها للمزيدٍ من التقارب مع العراق وتقديم الدعم السياسي والامني له على المستويات كافة.[20]

وفي هذا الإطار ايقن صانعي القرار بان الانعزالية والتركيز على العوامل الذاتية والصفات الشخصية هو تخطيط للفشل وقد واجه العراق تحدياً جديًا لتنظيم علاقاته الإقليمية والدولية خلال السنوات الاخيرة، اذ سعى إلى بناء علاقات ستراتيجية تناسب إمكاناته الموضوعية وتسهم في احتواء الآثار السلبية التي خلفها النظام البائد.

الخاتمة

تعرف السياسة الخارجية بصورة عامة بانها الاستراتيجيات والخطط التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول والمنظمات وتسعى الدول من خلال علاقاتها الخارجية الى ترسيخ سيادتها وحماية أمنها وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية. وان التحديات الامنية الداخلية والعوامل الذاتية والخصائص الشخصية واالتوجهات الحزبية وتفاعلات السياسات الاقليمية وتخوفها من النظام السياسي الجديد كلها عوامل القت بظلالها بشكل فاق التوقعات المحتملة على مسار السياسة الخارجية العراقية بعد بعد عام 2003.

اثبتت هذه الدراسة صحة فرضية البحث المتضمنة بأن مسار السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003 تأثر بعدد من العوامل الاستثنائية التي استجدت بعد تغيير طبيعة النظام السياسي، اذ اوضحت مخرجات البحث بعد تناول معطيات ومجربات السياسة الخارجية بعد عام 2003 ومناقشتها وتحليلها بان صنع السياسية الخارجية خلال المراحل الاولى من عمر العملية السياسية لم تكن تبنى على أساس فلسفة توازن واضحة بين الثوابت والقيم الوطنية المشتركة لمكونات الدولة من جهة وبين التفاعلات الاقليمية من جهة اخرى فحسب بل خضعت بشكل كبير الى العوامل الذاتية والخصائص الشخصية والتوافقات السياسية التي ولدت مواقف متعارضة بين مستويات اتخاذ القرار السياسي وقد مر العراق خلال هذه المرحلة بحالة من الانكفاء الإقليمي.

من جانب اخر اثبت الدراسة بأن النهج الدبلوماسي للعراق وسياسة الخارجية كانا أكثر ديناميكية في المراحل المتأخرة من عمر العملية السياسية لا سيما بعد عام 2014 في مواكبة تطورات الأحداث والأوضاع الإقليمية وتوظيفها ضمن نهج تفاعلي يتسق مع الثوابت الوطنية ويقوم على إيجاد شراكات استراتيجية ومجالات تعاون تقتضي ضرورة تقاربه مع دول الجوار الجغرافي من حيث الأسبقية ومع تفاعلات الاوضاع والسياسة الدولية.

الاستنتاجات:

1. اكدت الاحداث السياسية التي مرت بها المنطقة بعد عام 2003 محورية مكانة العراق الجيوسياسية في المنطقة وان توجهات السياسة الخارجية العراقية لها اترادات تحدد طبيعة وسلوك التجاوب الاقليمي الموازي وما يترتب عليه من أطر ترسم عملية التوازن في شرق أوسط مضطرب بالتحالفات الإقليمية.
2. ان عملية صنع القرار السياسي العراقي بعد عام 2003 خضعت بشكل كبير الى التوافقات السياسية التي اصجت جزءً من النظام السياسي للبلد ولم تكن تبنى على أساس فلسفة توازن واضحة بين ثوابت تتبناها الدولة في رسم سياستها الخارجية وبين التفاعلات الاقليمية القرارات السياسية مما ولدت مواقف متعارضة، بين مستويات اتخاذ القرار السياسي تنشأ عن تعدد مصادر القرار السياسي.
3. ان السياسة الخارجية العراقية لم ترتقي خلال المراحل الاولى من عمر العملية السياسية بعد عام 2003 الى مستوى تعقيدات التحديات الداخلية والخارجية بل تأثرت بشكل كبير بالدوافع والخصائص الشخصية وباالمسارات الجيوسياسة في المنطقة وفي العالم وقد مر العراق بحالة من الانكفاء الإقليمي.
4. أن نهج الدبلوماسية العراقي كان أكثر ديناميكية بعد عام 2014 في مواكبة تطورات الأحداث والأوضاع الإقليمية وتوظيفها ضمن نهج تفاعلي قائم على إيجاد شراكات استراتيجية ومجالات تعاون تقتضي ضرورة تقاربه مع دول الجوار الجغرافي من حيث الأسبقية.
5. ان الانعزالية والتركيز على العوامل الذاتية والصفات الشخصية يعد تخطيط للفشل في عالم أصبح فيه مصطلح "السيادة المرنة" متداولا ويشار اليه كأحد مرتكزات العلاقات الخارجية.[21]

التوصيات والمقترحات

1. ان استراتيجية السياسة المرنة تستوجب تبني العراق لسياسة خارجية متوازنة مع بيئته الإقليمية ومتطلباتها والاوضاع الدولية ومحدداتها، وتستحضر في نفس الوقت ثوابت وطنية موضوعية يفترض أن تضع في أولى أولوياتها المصالح العليا للدولة وعلى رأسها ترسيخ مبدأ السيادة الوطنية وعدم قبول تدخل أي طرف خارجي بالشأن الداخلي واعتماد

ذلك كمنطلق لاستراتيجية عراقية ثابتة تؤمن بها كل الأطراف السياسية العراقية كخيار ملزم لنجاح الدولة وضمان قوتها وعدم تشتت الآراء أو التوجهات بين القوى السياسية والبرلمانية والشعبية.

2. ان على العراق السعي لتحقيق المزيد من الاستقلالية في سياسته الخارجية من مؤثرات السياسة الدولية ومن تأثير العوامل الذاتية والخصائص الشخصية لصانع القرار، وفي هذا السياق فأن التوازن في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، من خلال إبراز هوية العراق الخاصة في ما يتعلق بعلاقاته الخارجية، تزيد من فعالية العراق كدولة مهمة وحيوية في المنطقة، إذا أحسن العراق إدارة هذه اللعبة بصورة أفضل، فضلاً عن الابتعاد عن الخيارات ذات المحاور التي قد تصبح وسيلة لخلق الخلافات والانزلاقات الخطيرة، التي قد تأخذ منحى سيئاً يضر في ديناميكية علاقات العراق الخارجية.
3. ان احتدام الصراع بين القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، سيفرض على العراق التأثر في هذا الصراع ويجب عليه توحيد جبهته الداخلية والدخوال الى المعترك الاقليمي بثقة وعبر آلية وسلوك مختلف عن غيره من الدول، ليتحول من من مجرد طرف معزول نسبيًا عن صنع السياسة الاقليمية الى طرف يعول عليه في ضبط إيقاع التحالفات الإقليمية، عن طريق بلورة سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الإقليمي وعناصر قواه الجيوستراتيجية.
4. ان الركون الى بناء علاقات دولية ناجحة في المرحلة المقبلة يتطلب التركيز على المصالح الموضوعية، كتنمية الاقتصاد والتجارة والشراكات الاستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي ودول النفوذ الدولي. فعلى سبيل المثال لطالما وضعت العوامل والظروف الدولية والإقليمية والتدخلات الذاتية لبعض الأطراف المحلية، قيوداً ومحددات على مساعي تطوير وتحسين العلاقات بين العراق وتركيا، والمفارقة أن معظم تلك العوامل تنطوي في مجملها على تأثيرات وعناصر خارجية غير مرتبطة بالمصالح المشتركة للبلدين.
5. ان جذور ودوافع انتشار التنظيمات المتشددة والارهابية ما زالت قائمة في منطقة الشرق الاوسط وان بالامكان تغذيتها بالدعم المادي والمعنوي لاغراض سياسية من جهات اقليمية او ودولية او حتى داخلية وعلى صانع السياسة الخارجية ان يعي اهمية التخطيط السياسي لمواجهة التحديات الناشئة من الارهاب الداخلي او الارهاب العابر للحدود او حتى ارهاب الدول.

6. ان التغير المناخي وشحة المياه والجفاف والتصحر والتغيرات البيئية الطبيعية والناشئة عن الاستخدام المفرط للوقود الاحفوري يتطلب تبني العراق سياسة خارجية تقوم على فهم عميق للسياسة التي تتبناها الدول المتقدمة والدول ذات الاوضاع المشابه للعراق كالدول المنتجة للنفط واستراتيجيات الدول ذات التفكير المشابه في هذا المجال.

قائمة المصادر

[1] محمد حسن رجبي، الحياة السياسية، دار المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت، 2020، ص 13-21
[2] محمد السيد سليم ،تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد 2004 ،2 مصر، ص69
[3] محمد أبو سعد، سباق التسلح في الشرق الأوسط من المستفيد؟، المعهد المصري ،للدراسات دراسات سياسية، القاهرة 2018،ص22
[4] مايكل هدسون، سياسات السلام الأمريكي (Pax Americana) في العراق والشرق الأوسط من كتاب بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مركز دراسات الوحدة العربية، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت، 2004،ص79
[5] مالكوم ماك، السفير بول بريمر - عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الحوار، بيروت، 2020، ص169
[6] لقمان عبد الرحيم، بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية، مركز الرافدين للدراسات الإستراتيجية السليمانية 2008، ص68
[7] د.حسن عبد اللطيف، العراق والبحث عن مستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، ط 1، اذار 2008، ص 51
[8] د.خضر عباس عطوان، العلاقة العراقية العربية قراءة مستقبلية، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد العدد 34 حزيران 2000، ص 99.
[9] المصدر السابق ،خضر عباس عطوان، العلاقة العراقية العربية قراءة مستقبلية، ص37
[10] محمد حسين، شذر العلاقات العراقية - الإيرانية بعد العام 2003 دراسة في المتغيرين السياسي والإقتصادي، الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص58
[11] عادل علي سليمان، مفهوم والقوة في العلاقات الدولية 1991-2017 ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ،ص24-55
[12] سليم بدرة، "تركيا ومسعى البحث عن فرص الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 1، 2020، ص 800
[13] يحيى سعيدي، "الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية"،مجلة كلية العلوم الاسلامية، العدد 9، 2004، ص 340
[14]محمد طارق جعفر، "التعامل المثالي في السياسية الخارجية العراقية اتجاه الأردن ومصر"، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=80026
[15]المصدر السابق، محمد أبو سعد، سباق التسلح في الشرق الأوسط من المستفيد؟، ص69
[16] حميد فارس حصن، السياسة الخارجية، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009،ص28
[17] حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، العدد 41، دراسات دولية، جامعة بغداد،ص 131
[18] Paolo Maggiolini, "Iraq Foreign Policy Direction and Regional Developments, where does Iraq Foreign Policy Start?" Analysis No. 199 September 2013 PP 10, https://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/analysis_199_2013.pdf
[19] يونس مؤيد يونس، "الفاعل الاقليمي وتأثيره في السياسة الخارجية العراقية – ايران انموذجاً"، مجلة قضايا سياسية، العدد 68، 2022 ص235
[20] إحسان الشمري، "السياسة الخارجية العراقية، التوازن الهش"، موقع ترينذز للبحوث والاستشارات، 30/6/2022، http://trendsresearch.org/research.php?id=249
[21] ثامر كامل الخزرجي "العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات" المنهل 2009، ص302